الرشوة.....قاتلة التنمية في اليمن

الرشوة آفة وانتشرت في المجتمع اليمني واصبح سلوكا يمارس يوميا في كل مفاصل الدولة وفق مستويات تحددها طبيعة المهمة أو المعاملة المراد إنجازها لتصبح فيروساً قاتلاً للتنمية فلا يكاد يمر يوم إلا وندفع فيه رشاوى ليس اقلها إن كنت سائقا لسيارتك ونسيت كرت ملكيتها وما خفي كان اعظم .. دروس قاسية تحط من قيمة العمل والإنتاج والنزاهة وتشرعن للثراء غير المشروع المرتكز على سرقة حقوق المواطنين والمماطلة في إنجاز معاملاتهم للحصول على المقسوم ....مشهد يومي يتعايش معه المواطن المغلوب على أمره في اليمن .

خاص

الفساد(الرشوة) ظاهرة عالمية، فلا يوجد أي مجتمع من المجتمعات سواء في دول العالم الأول أو دول العالم الثالث مستثنى من هذه الظاهرة ولكنها تتباين من دولة لأخرى لكن في اليمن أصبحت الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ والوساطة من الأمراض القاتلة التي ألحقت افدح الأضرار بالاقتصاد الوطني ،فالوظيفة العامة تحولت إلى مغنم وفيد وفرصة لا تعوض ولذا تكون الرشوة محددة حسب المنصب فإن كان كبيراً فستكون من الوزن الثقيل وإن كان المنصب صغيرا ستكون الرشوة صغيرة وعلى هذا يتم القياس.

الروتين الإداري

ويرى أستاذ الإدارة الدكتور سليم الجناحي أن سبب انتشار الرشوة هو غياب الضمير وانعدام الأخلاق لدى البعض واحتكاك الموظف بالجمهور بصورة يومية.

مؤكدا أن الروتين الإداري في إنجاز المعاملات اليومية يجبر المواطن على دفع الرشاوى من أجل اختصار الوقت والجهد وفق قاعدة (مكرها أخاك لا بطل) بالإضافة إلى تشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية وغياب الأدلة الإجرائية المنظمة للعمل ووضوح السلطات والاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية والاعتماد على الفردية والشخصية في العمل،مما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة،كما أن ضعف الدور الرقابي في الدوائر الحكومية وعدم وجود معايير واضحة للتعيين في الوظائف العامة أو القيادية وهو ما يؤدي إلى سوء اختيار القيادات والأفراد، إضافة لعدم تطبيق مبدأ الثواب العقاب وتطبيق القانون على المخالفين أو المستغلين للوظيفة العامة لمصالحهم الشخصية وضعف المسؤولية الإدارية عن الأعمال الموكلة أو المحاسبة عليها أسباب رئيسية لتفشي ظاهرة الرشوة بين الموظفين.

الاقتصاد يرشي

المواطن في اليمن هو دائما من يدفع الثمن في كل شيء فحتى الرشاوى التي تدفع لإدخال السلع والمنتجات تضاف إلى تكلفة السلعة أو المنتج وبالتالي المواطن هو من يدفع في النهاية،ويوضح الخبير الاقتصادي الدكتور عبدالعزيز شمسان أن زيادة التكلفة تعني رفع السعر فمثلا مبلغ مليون ريال دفعها تاجر لموظف حكومي مقابل الحصول على تسهيل معين، أو إدخال سلع معينة أو الحصول على مناقصة معينة لن يتحملها التاجر في النهاية، لكن في الغالب يتم نقل عبئها إلى طرف ثالث قد يكون المستهلك أو الاقتصاد الوطني ككل أو كيليهما معا حيث يقوم التاجر بكل بساطة برفع سعر السلعة التي استوردها من الخارج أو رفع تكلفة المناقصة ليعوض ما دفعه من رشوة وذلك يعني أن المستهلك الذي يشتري السلعة هو الذي يتحمل عبء الرشوة وقد تتحملها ميزانية الدولة إذا كانت الحكومة هي التي تشتري السلعة إلى جانب ذلك قد تكون السلع المستوردة مخالفة أو المشاريع المنفذة لم تكن وفق المواصفات والشروط المطلوبة و هذا يعني أن الاقتصاد الوطني ككل هو الذي يتحمل عبء هذه الرشوة.

تغيير المعايير

ويؤكد شمسان أن الأمر الخطير في هذه الظاهرة أنها تغير المعايير التي تحكم إبرام العقود والمناقصات حيث أن التكلفة والجودة وموعد التسليم وغيرها من المعايير المشروعة هي التي تحكم إبرام العقود في الظروف العادية، ولكن في ظل الرشوة يصبح المكسب الشخصي للمسؤولين عاملا هاما في إبرام العقود ويقلل من أهمية المعايير الأخرى كالتكلفة والجودة وموعد التسليم، و هذا يؤدي إلى اختيار موردين أو مقاولين أقل كفاءة وشراء سلع أقل جودة وكذلك تؤدي الرشوة إلى اتخاذ قرارات حكومية بإنشاء مشاريع أو شراء سلع غير ضرورية وتأجيل مشاريع أخرى ذات أهمية وطنية.

وطبقا لشمسان فإن الحل لهذه الظاهرة هو تطبيق مبدأ الثواب والعقاب وتفعيل الرقابة الداخلية على مستوى الوزارات والمؤسسات الحكومية وإعادة النظر في الإجراءات الإدارية المرتبطة مباشرة بالمواطن.

الدين

الدين الإسلامي كان حازما مع هذه الظاهرة وشرع لها من العقوبات ما يضمن تحصين وحماية المجتمع من فتكها فالرسول (ص) قال:الراشي والمرتشي في النار" فهي عمل لا أخلاقي ويتنافى مع الدين ومع صالح المجتمع ولا تقره المجتمعات ولا الشرائع السماوية كلها أو الصالح العام ولا الضمير الانساني كما يؤكد الدكتور رمضان جمعة احد أعضاء بعثة الأزهر في اليمن .

ويقول: إن الذين يرتشون هذه الأيام يضعون مبررات فمنهم من يقول: أن راتبي قليل وأنا أعطي الدولة على قدر ما تعطيني، ومنهم من يقول أنا أعطي وأقدم خدمات وعملي يساوي الآلاف ولا آخذ شيئا مقابلا لها أنفع الناس ولا أنفع نفسي فكل هذا لا قيمة له أمام الله وقت الحساب الذى سيكون عسيرا في الدنيا والآخرة.

ختاما

الرشوة عدوى أصابت كل مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية في اليمن وأصبحت من المسلمات لدى المواطن والموظف على السواء بل أن الكثير أصبح مشرعاً لهذه الظاهرة ولن نفاجأ يوما بقانون يحمي الأشخاص المرتشين ومع ذلك إذا لم يوجد القانون الحامي لمصالح الموطن ويطبق مبدأ الثواب والعقاب خاصة في الوزارات والمؤسسات المرتبطة بحياة ومعيشة المواطن فالقادم سيكون اشد فتكا.

وحدهم الاغنياء المستفيدين

تمويلات السكن الشخصي حلم بعيد المنال

على الرغم من أن جميع البنوك اليمنية التجارية منها والإسلامية تعلن باستمرار تقديم خدمات التمويل العقاري للزبائن لتشييد وبناء منازل خاصة أو امتلاك ارض للبناء بطرق التقسيط فإن تطبيق هذه الآمال على ارض الواقع لا يزال حلما بعيد المنال ويصعب الحصول عليه نظرا للشروط والضمانات والإجراءات المطلوبة وهو أمر يدعو للدهشة من الوضع التمويلي في اليمن في الوقت الذي بلغت فيه دول عديدة في المنطقة مستويات الحصول على قروض وتمويلات في اقل من ساعة.

استطلاع /أحمد الطيار

الحاجة للتمويل

تنطلق الحاجة للتمويل الشخصي عندما يفكر الإنسان اليمني الساكن في العاصمة صنعاء أو المدن الرئيسية بالمحافظات في أن يبني منزلا يسكن بنفسه لأن فرص تملك شقق أو منازل في المدن السكنية بالتقسيط من رواتبهم كما في بقية دول العالم معدومة في اليمن وهذا يلقى على الفرد أو رب الأسرة أن يبدأ بشق مشوار الحصول على منزل من الصفر وعليه أن يشتري قطعة ارض أولا بملايين الريالات كما في العاصمة صنعاء ثم يقوم بالبناء عليها وتجهيز السكن وهكذا يتحمل ملايين من الريالات بنفسه ليبقى طيلة حياته يسعى لهذا المنزل ،وهذه فرصة من لديه دخل مرتفع في الأصل ،أما من كان موظفا من محدودي الدخل فعليه أن يبحث عن تمويلات البنوك والمصارف إن وجدت.

صعوبات التمويل

عند الشروع في بناء منزل سكني في اليمن على الفرد أو الأسرة أن تفكر الف مرة في طرق التمويل المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع ومن الوهلة الأولى يجب أن تكون لديهم سيولة نقدية أو مدخرات ذهبية تباع للوفاء بقيمة الأرض أولا ثم البناء والتجهيز ثانيا أو أن تتجه لعمليات الاقتراض من الأهل والأصدقاء وهي عادة يلجأ اليها اليمنيون على الدوام لسهولتها وصعوبة إيجاد مصادر تمويل أخرى، لكن في حالة تعذر تلك الطرق فهناك عملية اللجوء للبنوك والمصارف وهي عملية شاقة يتخللها الكثير من الآمال دون تحقيق.

التمويل المصرفي

تضع البنوك والمصارف اليمنية مسألة التمويل العقاري الشخصي ضمن أعمالها التمويلية وفقا لإعلاناتها ومنشوراتها الدعائية والترويجية وتعني هذه الخدمة أنه بإمكان الموظفين والمدخرين وعملاء البنك إمكانية الحصول على تمويل يعادل 50-75% من قيمة المنزل أو الأرض المراد شراؤها ،وما على الزبون سوى استكمال الإجراءات المتبعة وسيتم منحه التمويل خلال أسبوع على الأكثر لكن هذا التمويل يختلف من بنك إلى آخر وحسب نظام تعامله المالي فالبنوك الإسلامية طريقتها في التمويل تتمثل في شراء تلك الأرض أو المنزل لنفسها ثم تبيعه للزبون وتأخذ فوارق أتعاب وخدمات تصل إلى 18% فيما تقوم البنوك التجارية بمنحك قروض مباشرة بفوائد محددة وفقا للفائدة على التمويلات لكن بضمانات صارمة.

تصنيف

تصنف مسألة منح التمويلات والقروض الشخصية من البنوك اليمنية كما يوضح الباحث عبدالكريم الشرجبي من معهد الدراسات المصرفية وفقا لنوع ونشاط البنك نفسه أي أنها إما قروض تجارية أي من البنوك التجارية أو قروض وتمويلات على الطريقة الإسلامية كما تفعل البنوك الإسلامية فعند تحديد المصرف أو البنك الذي ستلجأ إليه يكون بداية الطريق ،وبملاحظة حجم التمويلات العقارية الممكن للبنوك منحها نجد أن بعض البنوك يمكنها أن تمنح مايصل إلى 10 ملايين ريال وبعضها الآخر لا يمكن أن تتجاوز 1.5مليون ريال فقط ولعل السبب يكمن في أن التمويل العقاري لايزال حديثا والمخاوف من عدم استرداده كبيرة .

الشروط

هناك شروط وإجراءات عديدة تجعل الحصول على مبلغ من المال في غاية التعقيد ويوضح ذلك المدرس فضل الشميري فعند محاولته شراء منزل شعبي بقيمة 5 ملايين ريال لجأ إلى احد البنوك الإسلامية فكان الشرط عليه أن يكون العقار حديثا وان تكون وثائق العقار معمدة من جهات الاختصاص أما المناطق غير المخططة والمباني العشوائية فهي غير مشمولة ببرنامج التمويل العقاري وأن يكون العقار حراً وليس وقفاً وأخير سيقوم البنك أو المصرف بشرائه له ثم يقوم ببيعه لك وطبعا بفارق يصل إلى 18% على اقل تقدير.

طالب التمويل

تشترط البنوك على طالب التمويل إثبات مصادر دخله كأهم شرط للحصول على التمويلات ولهذا تخضع فرص التمويل بأولوية لمن لديهم مصادر دخل قوية ولإثبات مستوى الدخل يتم الاعتماد على كشف الراتب أو نسخ من عقود الإيجار إذا كان الشخص ممن لديه عقارات مؤجرة سابقا ،كما يشترط إفادة من جهة العمل متضمنة تاريخ مباشرة العمل والراتب الشهري بما في ذلك البدلات، وعرض سعر مفصل للمنزل المراد شراؤه ،وشيكات بالأقساط الشهرية ،و25% دفعة مقدمة من قيمة العقار المراد شراؤه.

الضمانات

هناك ضمانات تطلبها البنوك لفتح حساب جار لطالب التمويل وهي إجراءات قل ما توصف بالمعقدة و أسهمت في عدم تقدم سوق التمويل في اليمن من جهة وعرقلت استفادة الأفراد من قدرة التمويلات البنكية من جهة أخرى ويشير محمد عبدالكريم إلى انه تقدم لبنك إسلامي يطلب تمويل شراء ارض سكنية بقيمة 3 ملايين ريال وهناك طلب منه بأن يوفر ضمانة وديعة استثمارية أو ضمانة تجارية من جهة تتعامل مع البنك ولديها تسهيلات أو ضمانة ذهب تغطي 150% من قيمة التمويل أو ضمانة بنكية (خطاب ضمان) من أحد البنوك المعتمدة من قبل البنك وهكذا لم يتمكن من الحصول على التمويل ولم يمض في إجراءاته ويشير إلى انه لو كان يملك وديعة أو حتى ذهبا لما لجأ للبنك ولما طلب التمويل.

تمويل للأغنياء فقط

بدراسة تلك الشروط عمليا نجد أن أي مواطن محتاج لن يتمكن من الحصول على تمويل من البنوك مطلقا فعليه أولا أن يكون ذا مستوى معين من الناحية المالية أي أن يكون دخله على الأقل فوق 1000 دولار شهريا ويشير مدير فرع احد المصارف إلى أن التمويل الذي يستفاد منه من المصارف ينحصر في أصحاب رؤوس الأموال الذين لديهم ودائع وتعاملات مع البنوك فهؤلاء يتم منحهم التمويلات اللازمة بضمان ودائعهم تسهيلا لهم وعلى سبيل المثال العميل الذي لديه ودائع وحساب جار لدى البنك يستطيع الحصول على تمويل لشراء قطعة ارض لتكون مخزنا مثلا بـ10 ملايين ريال يدفع 25% من قيمتها والباقي يوفره البنك ويقسطه على 36قسطا وهكذا لا يتأثر العميل بسحب السيولة منه ويستفيد من التمويل البنكي وهذا وفقا لشروط التمويل.

بحث الترتيبات النهائية لاجتماعات اللجنة اليمنية الصينية في بكين

عبدالواحد البحري

تجري الترتيبات النهائية لاجتماعات اللجنة اليمنية – الصينية المقرر عقدها في بكين أواخر الشهر الجاري.

وأكد الدكتور أحمد عبيد بن دغر - وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رئيس اللجنة اليمنية الصينية أن العلاقات اليمنية -الصينية تشهد تطوراً مستمراً منذ عقود وأصبحت الآن علاقات ملموسة على المستوى الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي والاجتماعي.

وأشار الأخ الوزير خلال اجتماعه أمس بصنعاء مع السفير الصيني إلى أن اللجنة اليمنية- الصينية المشتركة بصدد تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات النفط ،الطاقة ،الأشغال ،الاتصالات ،الثقافة ،التربية والعلوم..

موضحا في تصريح لـ"الثورة" أن اللجنة اليمنية الصينية سبق وان اجتمعت آخر مرة في اليمن وتم تنفيذ بعض الاتفاقات على ارض الواقع ، والبعض الآخر تعثر واللجنة اليمنية الصينية المشتركة بهذه اللقاءات والنقاشات ترتب للاجتماعات القادمة لاستكمال بقية الاتفاقيات المتعثرة خلال الفترة الماضية في مجال الاتصالات والأشغال بصورة مشتركة .

وأكد الدكتور بن دغر أن زيارة اللجنة اليمنية إلى الصين ستكون يوم 24 من ابريل الجاري والتي ستشارك فيها بعض الوزارات ذات العلاقة بم سيتم الاتفاق عليه كما سيتم خلال هذه الزيارة بحث التعاون في مختلف المجالات.

من جانبه أكد السفير الصيني اهتمام بلاده بتفعيل أوجه الشراكة والتعاون بين البلدين من خلال انعقاد اللجنة اليمنية -الصينية التي ستعقد في بكين وبحث تفاصيل مشاريع الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم التي يمكن الاتفاق عليها بما يخدم البلدين الصديقين.

الفقراء لا يحصلون على خدمات تمويلات لمشروعاتهم

أكد محافظ البنك المركزي اليمني محمد عوض بن همام أن 50% من الودائع النقدية موجودة خارج القنوات المصرفية في اليمن والتي يمكن استثمارها في مجال التمويل الأصغر.

وأوضح خلال تدشينه أمس بصنعاء ورشة العمل الخاصة بتطوير التشريعات والتنظيمات الخاصة بإدخال الخدمات المالية باستخدام الهاتف المحمول التي ينظمها البنك المركزي بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والوكالة الأمريكية للتنمية أن التمويل الأصغر هو الأداة المثلى لمكافحة الفقر وتوفير فرص العمل.

من جانبه كشف رئيس وحدة تنمية المنشآت الصغيرة بالصندوق الاجتماعي للتنمية أسامة الشامي في تصريح خاص لـ(الثورة) عن وجود اكثر من 82 ألف عميل نشط لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر التي منحت أكثر من 500 ألف قرض بقيمة 6مليارات ريال.

مشيرا إلى أن 70% من السكان في اليمن يعيشون في المناطق الريفية المنتشرة في أكثر من 130.000 تجمع سكاني، التي تفتقر إلى البنى التحتية الأساسية والخدمات المالية .

وأكد الشامي أن الصندوق الاجتماعي للتنمية حريص على دعم البنية التحتية التي ستمكن خمة موبايلي للتمويل الأصغر من الانتشار من خلال التعاون مع البنك المركزي اليمني في تقديم الدعم اللازم لتطوير التشريعات الخاصة بالخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول وذلك لضمان حماية المستهلك وضمان وجود الرقابة اللازمة لهذه الخدمة.

هذا وسيتعرف المشاركون على النموذج البنكي وغير البنكي باستخدام الهاتف المحمول لتقديم الخدمات المصرفية ، فيما سيناقش المشاركون في اليوم الثاني التعليمات والضوابط التي تنظم عملية استخدام الهاتف المحمول لتقديم الخدمات المصرفية والتي سيصدرها البنك المركزي.

تصوير/محمد حويس

65,9 مليار ريال قيمة إنتاج منشآت البناء والتشييد في اليمن

أحمد الطيار

حققت المنشآت العاملة في قطاع البناء والتشييد في اليمن إنتاجاً بقيمة 65 ملياراً و946 مليون ريال وقيمة مضافة بمبلغ 19 ملياراً و729 مليون ريال، فيما زاد فائض التشغيل عن 11 ملياراً و400 مليون ريال.

وكشف التقرير النهائي لمسح القطاع المنظم في البناء والتشييد والصادر حديثا من الجهاز المركزي للإحصاء أن إجمالي المنشآت العاملة في البناء والتشييد في اليمن يبلغ 662 منشأة تستوعب 9694 عاملاً حصلوا على تعويضات بقيمة 4 مليارات و6 ملايين ريال.

ويعتبر قطاع البناء والتشييد من القطاعات الاقتصادية الهامة وذلك لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتشابك الواسع مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويشكل إنتاج منشآت القطاع المنظم للبناء والتشييد جزءاً هاماً في مجمل نشاط البناء والتشييد.

وشمل مسح البناء والتشييد للقطاع المنظم منشآت المقاولات الموجودة في اليمن للقطاع العام والخاص، سواءً كانت محلية أو أجنبية والتي ظهرت في حصر المنشآت التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2004م.

ويعتبر مسح البناء والتشييد للقطاع المنظم أحد المصادر الرئيسية للبيانات الإحصائية لهذا القطاع الاقتصادي الهام ويكتسب أهمية خاصة كونها توفر لصانعي القرار المؤشرات الهامة وتساعد في وضع الخطط ورسم السياسات الاقتصادية وبما يؤدي إلى الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

وتشير النتائج إلى أن قيمة الاستهلاك السلعي للمنشآت العاملة في التشييد والبناء بلغت 30 ملياراً و5 ملايين ريال، فيما بلغ الاستهلاك الخدمي 15 ملياراً و635 مليون ريال.